صوغ «مفعلة» من أسماء الأعيان الثلاثية

الأحرف مما وسطه حرف علة

طالعت في الجزء الثاني من المجلد الخامس والثلاثين من مجلة المجمع العلمي العربي ص ٣٢٦ بحثاً أثير في لجنة المجمع عن صوغ زنة مَفْعَلة التي تدل على أرض فيها شيء ذو اسم معتل العين مثل تُوتٍ وخَوْخٍ وتِينٍ ، هل تصاغ باعلال العين فيقال مَتَاتَة وَخَاخَة ومَتَانَة أو تصحح العين فيقال مَتْوَتَة وَخْوَخَة ومَتْيَنَة . وجاء فيه أن البحث أحيل على مجمع اللغة العربية في القاهرة ليقرر فيه ما يسهل عمل واضعي المصطلحات العلمية وان لجنة الأصول في مجمع اللغة العربية أخذت فيه قراراً هو : « ان القاعدة في صوغ مفعلة مما وسطه حرف علة هي الإعلال ، ولكن وردت ألفاظ كثيرة بالتصحيح مثل مَثْوَبَة ومَشْوَرَة ومَصْيَدَة ومَقْوَدَة ومَبْوَلَة وان بقاء الكلمة من غير إعلال ابْيَنَ في الدلالة على المعنى . والإعلالُ في هذا الباب غير مستحكم وقد أجيز التصحيح في الأفعال فالإجازة في الأسماء مقبولة لأن الأسماء في هذا الباب محمولة على الأفعال في الإعلال وان مؤتمر المجمع في جلسته يوم ١٧ ديسمبر ١٩٥٩ وافق على قرار لجنة الأصول . » قال المحرر ومنه يتضح جواز التصحيح (علاوة على الإعلال) في صوغ مفعلة من أسماء الأعيان الثلاثية الأحرف (التي ليس لها أفعال) كتُوت وَخَوْخ وتِين آه .

وأنا أتفق على قرار المجمع اللغوي ثم أعود الى ما استخلصته مجلة المجمع العلمي العربي وسأتفت نظر المجمع العلمي الى ضبط هذه القاعدة وتحديد انتشار استعمالها في الكلام .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

فأقول : الصيغة التي جرى البحث والتحقيق بصددها هي خصوص صيغة مفعلة المصوغة من اسم جامد للدلالة على مكان يكثر فيه مسمى ذلك الاسم ، وهذا نوع خاص من أنواع صيغة مَفْعَلة وهو النوع الذي ليس مصدراً نحو مَشْوَرَة . ولا اسماً نحو مَشْيَخَة جمع شيخ . أو مفرداً نحو المشيخة اسمَ ولاية نحو مشيخة الإسلام ومشيخة الأزهر فهذا النوع اذا كانت عينه حرف علة فانه يكون في حكم النقل والإبدال مُندرجاً تحت قاعدة وقوع حرف علة متحرك إثر حرف صحيح ساكن فتقتضي نقل حركة حرف العلة الى الساكن الصحيح قبله فينقلب حرفُ العلة إذَنْ ألفاً .

غير أن هذه القاعدة انما ضبطها علماء العربية بِرَكانتهم ، في الأفعال بالاصالة وفي الأسماء المشابهة للأفعال المضارعة في حركات الحروف وفي حرف زائد قبل أصول الأسماء فكانت القاعدة مقصورة على الأسماء المشتقة من أسماء المعاني (الأحداث) لأنها لما أشبهت الأفعال في المادة وزادت بشبهها المضارعَ في الصورة استحقت الالتحاق بالفعل المضارع في وجوب نقل حركة العين المعتلة الى الساكن الصحيح قبلها وكلُّ ذلك تعليل وتوجيه لما سمع من الكلام العربي الفصيح .

أما صيغة مفعلة المشتقة من أسماء الأعيان الجامدة فقد سكت أئمة التصريف عن التصريح بتطبيق قاعدة النقل والإبدال فيها وعن استثنائها من تلك القاعدة ، فيُظَن أن قياس قواعد النقل والإبدال مطَّرد فيها ، وقد يُشك في ذلك لكنا قد نأخذ آراءهم فيها من الأمثلة التي يجري التمثيل بها لما استثني من قاعدة نقل حركة العين المعتلة الى الساكن الصحيح قبلها مثلما استثنوا صيغة مِفْعال ومِفْعَل من تلك القاعدة نحو مِسْواك ومِقْياس ومِقْوَل (وهو اللسان لأنه آلة القول) ومِخْيَط .

وعند التأمل نجد هذه المَفعلة قد تَجاذَبها ما يقتضي الإعلال وهو قاعدة تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله . وما يقتضي التصحيح وهو : أولاً - ان التصحيح

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

هو الأصل . ثانياً — ان اعلال ما أعل من الأسماء كان بالحمل على الفعل لجريانه في الأسماء المشتقة وهي الصفات والمصادر واضح لمشابهتها الأفعال في الاشتقاق . ثالثاً — ان الإعلال إذا لم يكن موجبُه تعذرَ النطق بالكلمة لو لم تعل وهو الإعلال الذي لا بد منه أذ يتعذر النطق بدونه مثل قلب ألف ضارب واواً اذا صُغِّرتَ فقلت ضويرب لتعذر النطق بالألف بعد ضمة صيغة التصغير ، فإنّ موجبَه طلب التخفيف مثل إعلال الفاء من ميزان فانك لو أردت أن تنطق بالفاء مصححة فقلت موْزان لم يتعذر عليك إلا أن إعلالها بقلبها ياء لمناسبة الكسرة أخف في النطق وهذا غالب ما وقع من إعلال في الكلمات العربية لتحقيق جَريانه في الأفعال لأنها كثيرة التداول في الكلام ، وجريانه في الأوصاف المشتقة من أسماء الأحداث تابع لجريانه في أفعالها لكثرة تداولها أيضاً ولطرد الباب على وتيرة واحدة .

لهذا فاذا كان الإعلال مُوقعاً في اللبس فمراعاة دفع اللبس أولى من طلب التخفيف ألا ترى أنهم أوجبوا تصحيح صيغة الإفعال إذا لم يكن لها فعل ثلاثي مثل أَغْيَمَتْ السماءُ وأَعْوَل اذا رفع صوته بالبكاء فهما مصححان (★) ، وفي الاستفعال المشتق من اسم المعنى (الحدث) مثل استحْوَذَ واستَيْأَس فهما مصححان ، والمشتقّ من اسم جامد مثل استَنْوَق الجملُ واستَتْبَسَتْ الشاةُ

(★) اللجنة : جاء في لسان العرب (غيم) ما نصّه : وقد غامت السماء وأغامت وأغْيَمَتْ وتغيّمت وغيّمت كله بمعنى ؛ وبه نرى أن (أغيمت) لها فعل ثلاثي فلا يصح التمثيل بهذا الفعل ، ويصح بمثل (أعْول) بمعنى رفع صوته بالبكاء ؛ فان الثلاثي بمعنى كثرة العيال ، ففي اللسان (عول) : وعالَ وأعول وأعيل على المعانبة عُؤُولاً وعِيالةً كثر عياله ، قال الكسائي : عال الرجل يَعول إذا كثر عياله .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

فهما مصححان ، وهذا الذي جزم به ابن مالك في التسهيل وجعله قولاً فصلاً بين إطلاق الجمهور في منع التصحيح في جميع ذلك وإطلاق أبي زيد الأنصاري في جواز التصحيح في جميع ذلك وكلام ابن مالك معضود بالسماع ، وقد تحصل من هذا أن التصحيح أوضح دلالةً على المراد ولهذا سمى سيبويه التصحيح تبْييناً في كتابه .

فأما صيغة مفعلة المصوغة من اسم جامد فبعيد شبهُها بالفعل في المعنى لأنها غير مشتقة من الأحداث (١) ، ولأنها قليلة الدوران في الكلام فلا يُحتاج فيها الى التخفيف ، ولأنها لندرة دورانها قد يفضي إعلالها إلى جهل ما أُخذت منه أو التباسها ببعض المصادر الميمية فتصحيح حروفها متعين لأنه الأصل وليؤْمَنَ اللبسُ ولضعف الحاجة فيها الى التخفيف بالإعلال .

ألا ترى أنك لو صغت مَفعلة من اسم عُود وهو العود الذي يُحرق للتطيب برائحة دُخانه فانك ان صححته فقلت مَعْوَدَة ظهر المراد وإن أعللت فقلت مَعَادَة التبس ببقعة العَوْد (بفتح العين) وهي المعاد (كما تقول مقام ومقامة) أو بمكان عيادة المريض أو ساعتها أو ساعة عيادة الطبيب . وكذلك المفعلة من اسم المكان الذي يكثر فيه الحُوت والأرض التي يكثر فيها الفِيل فان مَحْوَتَة ومَفْيَلة أظهر في المراد من مَحاتَة ومَفالة . وكذلك إذا قلنا متانة للمكان الذي يكثر فيه التّين يلتبس بمصدر مَتَن على وزن فعالة تقول باعه الدار بمتانتها فتؤول الى الغرابة المنافية للفصاحة (كما وقع في قول العجاج : ـ وفاحماً ومرسناً مسرجا ـ فلم يتضح مراده هل أراد كالسراج أو كالسيف السريجي) .

---

(١) عبرت بالأحداث لتجرى العبارة على ما يناسب رأي نحاة البصرة من أن المصدر أصل الاشتقاق ، وما يناسب رأي نحاة الكوفة أن الفعل هو أصل الاشتقاق وكل من المصدر والفعل في معنى الحدث .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

وألا ترى أنهم فرقوا بين استقام فأعلوه وبين استنوق الجمل فصححوه لأنه ليس له فعل ثلاثي وكذلك استحوذ واستيأس . صححوهما لأنهم لم يَبْنُوا منهما فعلاً ثلاثياً بخلاف استقام لأنهم بنوا منه قام كما تقدم .

ومما يجب التنبيه له أن صيغة المفعلة المصوغة لكثرة الشيء صنفان : صنف يدل على محل يكثر فيه المسمى من ذوي الأسماء الجامدة ، وصنف يدل على سبب كثرة الشيء من أسماء المعاني المشتقة ؛ فالصنف الأول هو ما خضنا فيه آنفاً ، والصنف الثاني وهو قرينه كقولهم في الصحيح منه الولد مَجْبَنَة مَبْخَلَة وقول عنترة : ـ والكفر مَخْبَثَةٌ لنفس المنعم ـ وهذا الصنف ورد تصحيح المعتل منه عن العرب في قولهم الحرب مأْثَمَة ، وكثرة الشراب مَبْوَلَة (فهذه كلها ليست مصادر ميمية لعدم اشتقاقها من معنى المصدرية بل هي دالة على كثرة الأحداث) . ونحن وان لم نعثر على مثال مسموع مما ورد فيه مفعلة للصنف الأول قد أعلوا عينه ، فهذه أمثلة لما صحح فيه الصنف الثاني الذي هو نظيره فنجعل هذا الصنف الثاني أصلاً يقاس عليه . فالذي يجب اعتماده في المَفْعَلَة المصوغة من الاسم الجامد للدلالة على المكان الذي يكثر فيه مسمى ذلك الاسم إذا كانت العين حرف علة ، أن تجري على تصحيح حرف العلة وأن لا يترك الخيار للمتكلمين بين أن يصححوا أو يُعِلُّوا إذ لا بد أن يجري كلام الشعوب العربية على طريقة متحدة وصريحة لا احتمال فيها لأن وضوح المراد هو الغاية الأصلية من وضع اللغات وتهذيبها .

ومما يؤكد ذلك ان الأسماء الجامدة التي عَيْن كلماتها ألف لا يمكن صوغ المفعلة منها إلا بارجاع الألف الى الواو نحو مَساج ، اسم خشب متين لا ينخره السوس ، وبَانٍ اسم شجر ذي حَب بدهن يزيته ، فصوغ مفعلة للمكان

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

الذي يكثر فيه أحدهما يتعين فيه التصحيح فتقول مَسْوَجَة ومَبْوَنة على المعروف في قلب الألف المجهولة الأصل واواً اذا عرض لها موجب قلب كما قلبت ألف خاتم حين جمع على خواتم ؛ ولو أعللنا العين بعد أن تُرَد الى أصلها لآل أمرنا الى أنا أرجعنا الألف الى حالتها التي حولناها عنها فيذهب عملنا سُدى .

فالظاهر من كلام لجنة المجمع اللغوي أنهم ما أرادوا إلا أن صيغة مَفْعَلة لِما كثر من ذوي الأسماء الجامدة يتعين فيها التصحيح ولا يجوز فيها الإعلال وهو الذي ينبغي الصَّدَر عنه لضعف شبه صيغة المفعلة هذه بالافعال : في مادتها لأنها مأخوذة من الجامد ، وفي صيغتها لأنها صيغة لا نظير لها في الافعال ، ولقلة تداولها في الكلام بحيث لا يتطلب لها التخفيف بالإعلال ، ولأن قلة تداولها قد يفضي في بعض صور إعلالها الى التباس مراد المتكلم كما تقدم لأن أذهان السامعين متفاوتة في إدراك ما يُخيِّل اللبس .

فاذا تقرر هذا فلنعُد الى ما جاء في مجلة المجمع العلمي بدمشق ونصه : « ومنه يتضح جواز التصحيح (علاوة على الإعلال) في صوغ مفعلة من أسماء الأعيان الثلاثية الأحرف التي ليس لها أفعال كثبوت وخوخ وتين وأشباهها » فنؤسس له بأن مقصد أئمة العربية من وضع القواعد التصريفية تجنب الحَيْدة في التكلم بكلام عربي عن غير الاستعمال المستَقْرَى من تتبع فصيح الكلام ، والتنبيه على ما ندر استعماله بينهم بأنه يحفظ ولا يقاس عليه مع بيان المناسبات الدقيقة التي أفاضتها أذواق الأئمة المتتبعين لموارد استعمال الكلام العربي عند اشتقاق الكلمات وصوغها لتكون تلك الأصول صوناً للسان الناشيء في هذه اللغة من الخطأ ولتتخذ مقياساً يقاس عليه ما يراد اشتقاقه فيما لم يُسمع

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

استعمال فيه عن العرب . وما أرادوا من صنعهم هذا إلا ليتتبع الشادُون في اللغة أشهرَ الاستعمال ويجتنبوا النادر تقليلاً من انتشار ذلك النادر لأن لانتشاره فيما سلف من عصور العرب سببٌ تعذّر معه الضبطُ وهو تعدد القبائل وتباعدُ المواطن وفقدانُ التدوين واللجأُ الى السماع دون وضع قواعد وذلك ما أهلُ العربية اليومَ فيه بمنجاةٍ عن تلك العوائق .

فلنبنِ على هذا الأساس أنا نعتمد أحد الوجهين في صيغة المفعلة من المعتل العين وهو وجه التصحيح لرجحانه على الإعلال بأن علته تجنب اللبس فاذا أسلمنا بأن الوجهين من الإعلال والتصحيح جائزان فعلينا الأخذ بأحدهما لتجري لغتنا على طريقة واحدة ، فذلك أسعد بمقصدنا النبيل من ضبط استعمال اللغة وتحديدِ وتطبيقِ فروقها أخذاً بأفصح الوجوه الواردة عن الفصحاء وأشهرها دَوَراناً في كلامهم أو أخذاً بأحد الوجهين الجائزين إذا كان للأخذ به مرجّح كما تبين مما سلف .

(تونس) محمد الطاهر ابن عاشور

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net